

النفط الكويتي يرتفع 2,25 دولار ليلعب 38,65 دولاراً

كونا: ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2,25 دولار في تداولات الخميس الماضي ليلعب 38,65 دولاراً مقابل 36,40 دولاراً للبرميل في تداولات الأربعاء وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية هبطت أسعار النفط حوالي 3% بعد أن ألح منتجون إلى أنهم سيزيدون الإنتاج وسط تنامي مخزونات الخام في الولايات المتحدة الأميركية. وانخفضت عقود خام برنت القياسي العالمي لأقرب استحقاق بنسبة 2,8% ما يعادل 1,27 دولار لتلعب عند التسوية 44,53 دولاراً. كما تراجعت عقود الخام الأميركي بنسبة 2,26% ما يعادل نحو دولار واحد لتلعب عند التسوية 43,18 دولاراً للبرميل.

استمرار تباطؤ «المقسطة» بنهاية فبراير «الفواتير» تواصل الضغط على نمو القروض الاستهلاكية



أحمد موسى

كشف التقرير الشهري لبنك الكويت المركزي لشهر فبراير الماضي عن مواصلة تباطؤ نمو القروض المقسطة للشهر الثاني على التوالي لتبلغ بنهاية فبراير 2016 نحو 9,44 مليارات دينار مقابل 9,39 مليارات دينار في يناير 2016 لتسجل بذلك القروض المقسطة ارتفاعاً طفيفاً نسبتها 0,53%.

والتسهيلات المقسطة هي التي يستخدمها العميل لأغراض غير تجارية، وعلى وجه الخصوص لترميم أو شراء سكن خاص.

وسجلت القروض الاستهلاكية تراجعاً بنسبة 0,25% في ختام شهر فبراير الماضي لتبلغ 1,184 مليار دينار مقابل 1,187 مليار دينار في يناير، فيما سجلت الأوراق المالية والتي بلغت في فبراير من 2015 لتتراجع منذ بداية العام بنسبة 1% وتعد التسهيلات الاستهلاكية هي تلك التسهيلات التي تمنح للعميل بغرض تمويل شراء احتياجاته الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة

أو لتغطية نفقات التعليم أو العلاج.

وجاء تباطؤ القروض الاستهلاكية والمقسطة بعد تشديد المركزي في شهر سبتمبر الماضي إجراءاته الرقابية على القروض الشخصية للحد منها، ففي سبتمبر كان حجم القروض الاستهلاكية 1,183 مليار دينار، متراجعا من 1,188 مليار دينار في أغسطس، ثم أخذ النمو البطيء في شهر أكتوبر إلى 1,187 مليار دينار. وسجل إجمالي حجم التسهيلات الشخصية في نهاية شهر فبراير نحو 13,85 مليار دينار مقابل 13,77 مليار دينار في يناير الماضي لتسجل ارتفاعاً نسبتها 0,58% حيث جاء الارتفاع بفضل نمو التسهيلات الخاصة بشراء الأوراق المالية والتي بلغت في فبراير 2,9 مليار دينار مقابل 2,88 مليار دينار في يناير.

وارتفع حجم التسهيلات الائتمانية بالكويت بنهاية شهر فبراير بنسبة بلغت 0,24% لتبلغ 33,17 مليار دينار مقابل 33 مليار دينار بنهاية يناير 2016 لتسجل بذلك الائتمان ارتفاعاً بعد

تراجع الشهر الماضي بالمقارنة مع نهاية عام 2015.

وعلى صعيد الودائع الحكومية لدى البنوك الكويتية، سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته 1,8% إلى 5,88 مليارات دينار مقابل 5,77 مليارات دينار بقيمة زيادة مقدارها 109 ملايين دينار. وارتفع المعروض النقدي في شهر فبراير بنسبة 2% إلى 34,92 مليار دينار مقابل 34,18 مليار دينار بنهاية يناير من العام الماضي. وأظهر التقرير ارتفاع إجمالي أصول البنوك الكويتية بنهاية فبراير الماضي بنسبة 5,3% لتبلغ 58,73 مليار دينار مقابل 55,77 مليار دينار في نهاية فبراير 2015. وكان إجمالي أصول البنوك قد تراجع في شهر يناير الماضي مقابل مستواها في ديسمبر 2015.

كما سجل إجمالي الأصول الأجنبية بنهاية فبراير نحو 16,24 مليار دينار مقابل 15,53 مليار دينار بنمو بلغت نسبته 4,5% فيما تراجع بنحو 1,6% مقابل مستواه في فبراير 2015.

الأسهم الصغيرة.. فرصة جيدة ولكنها محملة بالمخاطر!

على الرغم من استمرار الضغوط المضاربية على الأسهم القيادية والتي تفقدتها الكثير من الإيجابيات على النشاط اليومي للبورصات نظراً لاستحواذ الأسهم القيادية على تأثير مباشر على أداء البورصات وتوجهات المتعاملين.

قد تكون محملة بالمخاطر في ظل عدم الاستقرار، كما تحمل معها تأثيرات إيجابية على مؤشرات الأداء وعلى قيم السيولة وعلى الإغلاقات الإيجابية لأسعار الكثير من الأسهم، فيما كان له تأثير إيجابي على رفع وتيرة التداولات على كل الأسهم

والتي كانت نتيجة لحالة التباين في تقييم وتقدير النتائج المعلنة وتلك التي سيتم الإعلان عنها خلال جلسات التداول القادمة. فرص الاستثمار الجيدة والاتجاه نحو الأسهم الصغيرة فرصة جيدة ولكنها

ذكر تقرير شركة «صحاري» للخدمات المالية، أن الأداء العام للبورصات العربية والخليجية خلال الأسبوع الماضي سجل ارتفاعاً على نطاقات التذبذب على مستوى القيم والأحجام وعلى مستوى الإغلاقات السعرية للأسهم المتداول

التداول الأسبوعية بلغت 949,33 مليون سهم مقارنة بـ 1246,61 مليون سهم في الأسبوع السابق بانخفاض بنسبة 23,8%. كما شهدت القيمة السوقية الإجمالية انخفاضاً بنسبة 0,4% عن الأسبوع الماضي، إذ بلغت 24,96 مليار دينار.

«بيتك كابيتال»: 25 مليار دينار القيمة السوقية للبورصة

وقال تقرير صادر عن بيتك كابيتال التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك» أن تداولات الأسبوع الماضي لم تكن إيجابية على صعيد المؤشرات، حيث بلغ مؤشر السوق السعري 5346,95 بارتفاع 46,44 نقطة مقارنة بالأسبوع السابق

وقال تقرير صادر عن بيتك كابيتال التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك» أن تداولات الأسبوع الماضي لم تكن إيجابية على صعيد المؤشرات، حيث بلغ مؤشر السوق السعري 5346,95 بارتفاع 46,44 نقطة مقارنة بالأسبوع السابق

وقال تقرير صادر عن بيتك كابيتال التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك» أن تداولات الأسبوع الماضي لم تكن إيجابية على صعيد المؤشرات، حيث بلغ مؤشر السوق السعري 5346,95 بارتفاع 46,44 نقطة مقارنة بالأسبوع السابق

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

تجاوزت 20 مليون دينار.. و15.6 مليون دينار ربها صافياً «الأهلي المتحد»: نمو الإيرادات التشغيلية 7,1% في الربع الأول



أعلن البنك الأهلي المتحد - الكويت عن نتائج أعماله ربع السنوية للفترة المنتهية في 31/03/2016 التي أظهرت نمو الإيرادات التشغيلية من الأنشطة الرئيسية بنسبة 7,1% وصولاً إلى 28,2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة بـ 26,3 مليون دينار عن نفس الفترة من عام 2015.

وقد أعلن البنك أرباحاً صافية عن الفترة قدرها 15,6 مليون دينار مقارنة بـ 15,4 مليون دينار عن الفترة نفسها من عام 2015 مع اتباعه سياسة متحفظة واتخاذ مخصصات احترازية تحوط لتقلبات الأسواق التي جاءت بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

د. أنور المصنف

وحقق البنك عن هذه الفترة عوائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) وعلى متوسط الموجودات (ROAA) 17,3% و 14,6% على التوالي، وهي ضمن أعلى العوائد في السوق، مع ربحية بلغت 11,0 فلناً للسهم، ما يعكس قوة المركز المالي للبنك وقدرته على تحقيق إيرادات مستمرة من الأنشطة الرئيسية للبنك.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد (الكويت) د. أنور المصنف، أن البنك قد حقق، بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، نتائج ومؤشرات أداء جيدة في الكويت خلال مارس 2016 مقابل مثلتها في مارس 2015 حيث ارتفعت الموجودات بنسبة 10,2% لتصل إلى 4,102 ملايين دينار، ونمو محفظة التمويل بنسبة 10,8% لتصل قيمتها إلى 2,779 مليون دينار.

وأشار إلى أن ثقة العملاء جاءت دافعة لهذا النمو، حيث ارتفع مجموع وادع عملاء البنك بنسبة 17,9% لتصل إلى 2,856 مليون دينار.

كما بلغ معدل كفاءة رأس المال في نهاية مارس 2016 نسبة 14,9% متجاوزاً الحد الأدنى المحدد من قبل بنك الكويت المركزي. وأكد أن تحقيق هذه النتائج الإيجابية جاء نتيجة اتباع البنك نهجاً متوازناً وإدارة متحفظة للمخاطر المصرفية.

حسابات الاستثمار

وأوضح المصنف أن عوائد

المضف:

17,3% عائد متوسط حقوق المساهمين..

ضمن أعلى العوائد في السوق

ارتفاع الموجودات 10,2% ونمو وادع عملاء البنك 17,9%

10,8% نمو محفظة التمويل.. وتصنيفات البنك تؤكد الملاءة وقوة مركزه المالي

ريادة عالمية

وأكد المصنف أن إدارة البنك نجحت في تصدر البنك مكانة متقدمة ضمن أفضل البنوك الإسلامية ليس فقط على المستوى المحلي بل أيضاً على المستوى الإقليمي وانعكس ذلك بحصول البنك على جائزة «أفضل بنك إسلامي بالكويت» للسنة الثالثة على التوالي في 2015 والتي تمنح من مجلة المتميزة المتخصصة العالمية «ذي بانكر» (The Banker)

هكذا ستفعل دول الخليج في اقتصاداتها بعد النفط



وكالات: دعا خبراء اقتصاديون، دول مجلس التعاون الخليجي الى ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط مع زيادة الضغوط على موازنتها العامة، التي تعتمد بشكل رئيسي على العوائد النفطية.

وتشكل عائدات النفط لدول مجلس التعاون وقطر والبحرين وعمان) 49% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن التراجع في أسعار الخام سيؤثر اقتصادياً عليها برغم ما تحتفظ به من احتياطات مالية ضخمة.

وهبطت أسعار النفط الخام بنسبة 68% هبوطاً من 120 دولاراً للبرميل في يوليو 2014 إلى مستويات 40 دولاراً في الوقت الحالي، تزامناً مع تراجع معنويات الاقتصادات الناشئة والمتقدمة كالصين وروسيا ودول منطقة اليورو.

إصلاحات اقتصادية

وقال الخبراء إن جميع الحكومات الخليجية بدأت طريقها نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقه تتضمن تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، ولكن تطبيق مثل تلك الإصلاحات الصعبة يحتاج لمزيد من الوقت، وجني ثمارها قد يستغرق عدة عقود.

وتعتمد السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد خليجي إعلان خطة شاملة لإعداد المملكة لعصر ما بعد النفط في 25 الجاري، تشمل الكثير من البرامج

التنمية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من البرامج، حسب تصريحات ولي ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، مؤخرًا لشبكة «بلومبرغ». وكشفت الإمارات في يناير عن خطتها لعصر ما بعد النفط، التي من شأنها تنوع الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن بين قطاعاته وبما يضمن استدامته للأجيال القادمة.

خطوات جادة

وقال الخبير الاقتصادي السعودي عبدالواحد الحميد، إن فكرة اقتصاد ما بعد النفط مطروحة خليجياً منذ عقود، ولكن لم يتم اتخاذ خطوات جادة سوى خلال الأشهر الأخيرة فقط نتيجة تزايد الضغوط على الموازنات العامة.

وأشار الخبير الاقتصادي السعودي، أن توجه السعودية لزيادة حجم صندوقها السيادي والدخول في استثمارات تصل لتريليوني دولار خطوة جيدة نحو اقتصاد ما بعد النفط.

تجربة السعودية

وتعتمد السعودية وهي أيضاً أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، الإعلان عن أكبر تحول في السياسة الاقتصادية في أكثر من 10 سنوات، يتضمن بيع حصص في شركات حكومية كبرى، مثل عملاق النفط «أرامكو»، وفتح الاستثمارات لتطوير الأصول غير المستغلة كالحيازات الكبيرة من الأراضي والثروات في قطاع التعدين، فضلاً عن تحويل أجزاء من منظومة الرعاية الصحية الحكومية إلى شركات تجارية.

ومن جهته، قال الخبير الاقتصادي الكويتي عدنان البليمي، إن تحلي دول الخليج عن الاعتماد على الخام وتبني اقتصادها لعصر ما بعد النفط لن يكون بالأمر اليسير ويتطلب المزيد من الوقت خصوصاً أن هذه الدول قد اعتمدت على النفط بنسب قد تتجاوز الـ 80% من اقتصادياتها.

وتعتبر الكويت الأكثر اعتماداً بين دول مجلس التعاون على القطاع النفطي ويشكل نحو 85% من إجمالي الناتج المحلي، فيما شكلت الإيرادات النفطية أكثر من 83% من إجمالي إيرادات السعودية.

وتعتمد قطر على 70% من الإيرادات المالية من جراء بيع النفط والغاز، وفي البحرين وسلطنة عمان (البلدين الأفقر لجهة الموارد النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي) تصل العوائد النفطية نحو 25% من الناتج المحلي في الأولى و50% لدى الثانية.

وأضاف «البليمي» في اتصال هاتفى «تحتاج دول الخليج إلى مراجعة فعلية لبناء اقتصادات لا يشكل النفط فيه عمودها الرئيسي، كما كان الحال على مدار العقود الماضية».

وطالب الخبير الاقتصادي الكويتي، الحكومات الخليجية بضرورة زيادة استثمارات القطاعين الخاص والأجنبي في قطاعات لا ترتبط بالطاقة مثل الصناعة والنقل والخدمات المالية والصحة والتعليم والسياحة المرتبطة بنشاطات الأعمال.